ذكرى الحرب على العراق..

أبرز التطورات عراقياً وعالمياً

عن: (سي ان ان)

تتزايد الاحتجاجات والتظاهرات الرافضة للحرب على العراق في العالم أجمع، وبخاصة في الولايات المتحدة الأميركية، التي قادت تحالفاً دولياً للحرب على العراق والإطاحة بنظام صدام حسين في العشرين من آذار عام ٢٠٠٣، بحجة امتلاكه أسلحة دمار شامل ودعمه للإرهاب.

ومع دخول هذه الحرب عامها الخامس، فقد اجتاحت التظاهرات المناوئة لتلك الحرب عدداً من المدن الأميركية، وتحديداً في واشنطن العاصمة، والتي تم تنظيمها أمام مقر وزارة الدفاع الأميركية "البنتاغون"، في تحرك مشابه لتلك "التظاهرات" التي وقعت قبل نحو أربعين عاما، للتعبير عن مناهضتهم للحرب الأميركية على فيتنام.

ومع انتهاء العام الرابع للحرب، شهد العراق بخاصة، والولايات المتحدة ودول غربية أخرى، العديد من المتغيرات والتطورات، التي اتسمت في غالبيتها بالانعكاسات السلبية، وتحديداً على الشعب العراقي والقوات الأميركية العاملة في العراق.

أبرز التطورات عراقيا
إعدام صدام والتكريتي

خلال العام الرابع من هذه الحرب، استمرت محاكمة أركان النظام العراقي السابق، وعلى رأسهم صدام حسين، حيث انتهت محاكمته في قضية الدجيل بإعدامه في الثلاثين من كانون الأول ٢٠٠٦.

وأثار إعدام صدام في ذلك اليوم ردود فعل عربية وغربية عنيفة ومنددة، إذ انتقد بعضها سير المحاكمة وطعن في استقلاليتها ونتائجها، فيما انتقد البعض الآخر الموعد، باعتبار أنه تم عشية عيد الأضحى للمسلمين، الذي يحرم تنفيذ أحكام الإعدام فيه.

أما لاحقا، فانتقاد إعدام صدام كان أكبر، احتجاجا على شريط مصور لواقعة الاعدام على الهاتف النقال، والتي أظهرت لقطاته عددا من المسلحين وهم يسخرون من صدام بطريقة مهينة لحظة إعدامه، ما اعتبر أنه يكرس الحرب الطائفية في العراق.

على أن إعدام الأخ غير الشقيق لصدام حسين، ورئيس جهاز المخابرات في عهده، برزان التكريتي أثار انتقادات أوسع جراء انفصال رأسه أثناء إعدامه.

كما أعدم رئيس محكمة الثورة، التي أصدرت أحكام الإعدام بحق أبناء الدجيل، عواد البندر، وتم دفن الثلاثة في قرية العوجة، بتكريت، مسقط رأس صدام حسين.

وكانت الأيام الأولى للحرب على العراق قد شهدت مقتل ابني صدام، قصي وعدي، إضافة إلى نجل قصي، أثناء حملة دهم لمنزل كانا يختبئان فيه في الموصل بشمال العراق، وتم نقل رفاتهما في الرابع عشر من آذار الحالي إلى العوجة في تكريت ودفنهما قرب قبر أبيهما.

مقتل أبو مصعب الزرقاوي

وفي وقت متأخر من يوم السابع تموز ٢٠٠٦، ألقت طائرتان حربيتان أميركيتان من طراز إف -١٦ قنبلتين، زنة الواحدة منها ٥٠٠ باوند على أحد المخابئ في بلدة هبهب، قرب بعقوبة، عاصمة محافظة ديالى، ليعلن العراقيون والأميركيون نبأ مقتل زعيم تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين، أبو مصعب الزرقاوي.

وبخلاف ما حصل في أعقاب إعدام صدام حسين والتكريتي، جاءت معظم ردود الفعل على مقتل الزرقاوي، مرحبة، معتبرة أنها تشكل ضربة قوية لتنظيم القاعدة، رغم أن جلها أجمع تقريباً على أن مقتله لن ينهي العنف والعصيان المسلح في العراق.

رغم أن الحرب على العراق بدأت في ربيع عام ٢٠٠٣، وما تلا ذلك من توتر بين الأقليات العرقية والطائفية في البلاد، فإن العنف الطائفي لم يأخذ طابع الانتشار، إلا في أعقاب تفجير مرقدي الإمامين الهادي والعسكري في سامراء، والمعروف بمسجد القبة الذهبية، في الثاني والعشرين من شباط ٢٠٠٦.

فقد أخذت المدن العراقية المختلفة، وبخاصة العاصمة بغداد، تشهد عمليات تصفية طائفية متزايدة، حيث أصبح من الشائع العثور على جثث لأشخاص تعرضوا للتعذيب والقتل بواسطة طلقات نارية في الرأس.

وفي المقابل، ازدادت عمليات التفجير بواسطة انتحاريين، أو سيارات مفخخة، تم تنفيذها قرب مساجد تابعة لكل من الشيعة والسنة، فيما اتسع نطاق عمليات التهجير والتطهير بين أبناء الطائفتين، واستيلاء كل جانب على ممتلكات الآخر.

"صلح مكة"

ولم تتوقف المحاولات والجهود العراقية والعربية لوقف العنف الطائفي بين الشيعة والسنة. إلى أن وجه العاهل السعودي، الملك عبدالله بن عبد العزيز دعوة للمرجعيات الدينية في العراق، من الشيعة والسنة للإجتماع في مكة.

وبالفعل، التقت المرجعيات الدينية السنية والشيعية العراقية، ووقعت على "وثيقة مكة في الشأن العراقي" مساء الحادي والعشرين من تشرين الأول ٢٠٠٦ .

ودعت الوثيقة، التي تضمنت عشر نقاط، وحظيت بموافقة قيادات دينية تحت رعاية منظمة المؤتمر الإسلامي، إلى المحافظة على وحدة العراق واستقلاله، وحماية الأماكن المقدسة، وإطلاق سراح "المختطفين الأبرياء"، وكذلك الرهائن المسلمين وغير المسلمين، وإلى نبذ إطلاق الأوصاف المشينة على السنة والشيعة، وأن يكونوا صفا واحدا.

غير أن مصير "صلح مكة" الذي حظي بمباركة المرجع الشيعي آية الله علي السيستاني، وشيخ الأزهر محمد سيد طنطاوي، كان التجميد.. ذلك أن أياً من الجهات المعنية والموقعة عليه لم تلتزم به، فيما يحمل كل طرف على الآخر مسؤولية الفشل في تنفيذه.

انتخابات وكردي رئيسا للعراق

بعد الإطاحة بنظام حزب البعث بقيادة الزعيم العراقي الراحل، صدام حسين، بدأت الولايات المتحدة الدفع باتجاه إجراء انتخابات ديمقراطية في العراق، ولتحقيق تلك الغاية، تم تشكيل حكومة انتقالية وحل مجلس الحكم العراقي في الأول من حزيران عام ٢٠٠٤، بهدف الإعداد لإجراء انتخابات تشريعية.

وفي أواخر كانون الأول من ذلك العام أجريت أول انتخابات تشريعية مباشرة تهدف إلى تشكيل حكومة انتقالية وصياغة دستور دائم للبلاد، وتلا ذلك توجه العراقيين إلى صناديق الاقتراع في الخامس عشر من تشرين الأول ٢٠٠٥ للتصويت على الدستور الدائم الذي رفضه سنة العراق، بعد أن صوتوا ضده.

وفي ٣١ كانون الأول عام ٢٠٠٥، أجريت أول انتخابات عامة بمشاركة كافة العراقيين من أكراد وعرب سنة وشيعة إلى جانب باقي الأقليات الإثنية والدينية، وذلك لاختيار حكومة دائمة للعراق.

وللمرة الأولى في تاريخه القديم والمعاصر، يتم اختيار كردي رئيساً للعراق، بعد أن اختارت الجمعية الوطنية العراقية السياسي المخضرم الكردي جلال الطالباني رئيسا للبلاد لفترة ثانية، وذلك في الثاني والعشرين من نيسان عام ٢٠٠٦.

وكان الطالباني قد أدى قبل عام من ذلك التاريخ، اليمين الدستورية، رئيساً للعراق خلال المرحلة الانتقالية.

أبرز التطورات عالميا
الولايات المتحدة

لعل فوز الديمقراطيين بأغلبية مقاعد مجلسي الكونغرس الأميركي تشكل أبرز التطورات في الولايات المتحدة. إذ إنها شكلت فوزا لرافضي الحرب على مؤيديها، وسط تراجع شعبية الرئيس الأميركي جورج بوش إلى أدنى مستوياتها، وكذلك زيادة مستوى الرفض الشعبي لهذه الحرب.

وكأن أول ضحايا التغيير السياسي الجديد في الولايات المتحدة، وزير الدفاع الأميركي السابق، دونالد رامسفيلد، الذي يعد، إلى جانب نائب الرئيس ديك تشيني، أكبر المؤيدين لها.

وأضطر الرئيس بوش لقبول استقالة رامسفيلد، "لضخ دماء جديدة في البنتاغون"، على حد قوله خلال مؤتمر صحفي عقده، عقب إعلان نتائج الانتخابات النصفية للكونغرس.

وقال بوش، إنّ الوقت قد حان لإجراء تغيير في القيادة المدنية للبنتاغون، مثنيا على الخدمات التي قدمها رامسفيلد، ومشيراً إلى أنه اختار مدير وكالة الاستخبارات المركزية السابق، روبرت غيتس، بديلا له.

ورغم التطورات السياسية المثيرة في الولايات المتحدة، فقد أعلن بوش عن إستراتيجية جديدة في العراق، تتمثل بزيادة عدد أفراد القوات الأميركية بحدود ٢٠ ألف عنصر، إضافة إلى زيادة تمويل الحربين في العراق وأفغانستان.

وإلى جانب إرسال التعزيزات، تتضمن خطة بوش تخصيص مساعدات اقتصادية جديدة للعراق تقدر بنحو مليار دولار، وهي الأحدث في مخصصات أميركية للعراق بلغت ٣٠ مليار دولار.

غير أن خطة بوش واستراتيجيته في العراق أخذت تواجه بانتقادات من جانب الديمقراطيين في الكونغرس، بالإضافة إلى ممارسة ضغوط أخرى عليه، مثل المطالبة بوضع جدول زمني للانسحاب.

إلى ذلك، تضاءلت نسبة الأميركيين المؤيدين للحرب، إذ وجد استطلاع للرأي أجرته CNN بالتعاون مع مركز "أوبينيون ريسيرش كوربريشن، في مطلع الحرب" أن ٦٨ في المائة من الشعب الأميركي يرى أن الأوضاع في العراق تستوجب الحرب.

بينما تراجع المعدل إلى ٥٦ في المائة، عقب مرور عام على الحرب، فيما انقسم الشارع الأميركي على نفسه، بين مؤيد ورافض، بعد عامين.

وتواصل تدهور معدل المؤيدين للحرب ليصل إلى ٣٧ في المائة العام الماضي، ووقف عند ٣٥ في المائة فقط، وفق آخر مسح شارك فيه نحو ١٠٢٧ شخصا، في الفترة ما بين ٩ إلى ١١ آذار الجاري.

أوروبياً

وعلى الصعيد الأوروبي، وفي بريطانيا على وجه التحديد، أعلن رئيس الوزراء البريطاني طوني بلير، خلال جلسة لمجلس العموم في الحادي والعشرين من شباط ٢٠٠٧، سحب نحو ١٦٠٠ جندي من القوات البريطانية في العراق خلال الأشهر القليلة القادمة.

وقال بلير إن مهام القوات الباقية، والتي سيبلغ قوامها ٥٥٠٠ جندي، ستنحصر في تقديم الدعم لقوات الأمن العراقي.

ويُشار إلى أن مساهمة بريطانيا من قوات وعتاد في الحرب التي قادتها حليفتها الولايات المتحدة ضد العراق، "٢٠٠٣" بلغت ٤٦ ألف جندي من مختلف الوحدات، فيما قامت بريطانيا بعد شهرين على بدء الحرب، بسحب أكثر من نصف هذا العدد.

وفي الوقت نفسه، أعلن رئيس الوزراء الدنماركي، أندرس فوغ راسموسين، أن بلاده سوف تسحب بعض قواتها المنتشرة في العراق، أو كلها، بحلول شهر آب المقبل.

وعلى الصعيد ذاته، قالت الحكومة الليتوانية إنها "تنظر بجدية" في سحب قواتها من العراق، التي يبلغ قوامها ٥٣ جنديا.

إقليمياً

اتسم العام الرابع من الحرب الأميركية على العراق بتصاعد حدة الانتقادات بين الولايات المتحدة من جهة، وإيران وسوريا من جهة أخرى. الأمر الذي ساهم في تزايد الحديث عن احتمال توجيه ضربة أميركية لطهران، وبخاصة مع دخول قضية البرنامج النووي الإيراني على خط الأزمة في منطقة الخليج.

وتصب الاتهامات الأميركية لسوريا وإيران، في أن دمشق تتقاعس عن ضبط الحدود، ومنع تسلل المقاتلين الأجانب إلى داخل العراق، وهو ما نفاه النظام السوري. في حين صبت الاتهام الموجهة لطهران في البداية على تمويل الميليشيات الشيعية، وتزويدهم بالأسلحة ومكونات تصنيع القنابل والألغام المضادة للأفراد والمركبات العسكرية، والتي أودت بعدد لا بأس به من الجنود الأميركيين.

وفي العاشر من آذار الجاري، عقد في بغداد "مؤتمر العراق" وذلك لبحث الأوضاع الأمنية فيه، وبحضور الأعضاء الخمس الدائمين بمجلس الأمن الدولي، وممثلي عدد من الدول العربية، إلى جانب العراق وإيران وسوريا.

وفي المؤتمر، طالب رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي، دول الجوار وغيرها من الدول الأخرى، بعدم التدخل في شؤون بلاده، قائلا، إن المصالحة الوطنية هي السبيل لإنقاذ العراق، داعيا الجميع إلى تقديم الدعم لحكومته، ومساعدتها على "مكافحة الإرهاب".

الخسائر البشرية عراقياً

خلال العام الرابع من التدخل الأميركي في العراق، حصد العنف، بحسب تقارير صادرة عن منظمة تابعة للأمم المتحدة، أكثر من ٣٥ ألف مدني عراقي، لقي معظمهم مصرعهم خلال العام ٢٠٠٦. وهو رقم يزيد بشكل كبير جداً عن الأعداد الصادرة عن الحكومة العراقية خلال الفترة نفسها، للضحايا المدنيين الذين سقطوا في بلد أقترب من السقوط في دوامة الحرب الأهلية.

فقد، قال جياني ماغازيني، رئيس مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق في بيان نشر في الخامس عشر من كانون الأول ٢٠٠٧، إن ٣٤٤٥٢ مدنيا عراقيا قتلوا وأصيب ٣٦٦٨٥ مدنيا آخرين خلال عام ٢٠٠٦، مقارنة بـ١٢٣٥٧ وفقا للحكومة العراقية.

إضافة إلى ذلك، أعلنت وزارة الداخلية العراقية أن شهر شباط ٢٠٠٧، شهد ارتفاعا كبيرا في معدل الهجمات التي يتعرض لها أفراد الشرطة والجيش العراقيين، ما أسفر عن مقتل نحو ١٣٢ فردا منهم، فضلا عن إصابة ما يزيد على ١٧٤ آخرين.

وقالت الوزارة، إن ١٦٤٦ مدنياً لقوا حتفهم في شهر شباط، من بينهم ٥٤٤ شخصا تم العثور على جثثهم بالعاصمة بغداد، فضلا عن ١٣٨ جثة تم العثور عليها في مناطق أخرى.

وكان شهر كانون الثاني ٢٠٠٧، قد سجل مقتل ١٩٩٠ مدنيا عراقيا، كان بينهم أكثر من ألف وثلاثة قتلى، عثر على جثثهم في بغداد، إضافة إلى ٦١ جثة عثر عليها بمناطق أخرى.

الهجرة والتهجير

لم تقتصر آثار الحرب في العراق على القتلى فحسب، بل امتدت لتشمل عمليات التهجير والهجرة الطوعية، سواء داخليا أو خارجيا.

فقد أشارت تقارير دولية، وأخرى غير رسمية، إلى أن حوالي أربعة ملايين عراقي فروا من بلادهم منذ بدء الحرب في آذار عام ٢٠٠٣.

وأوضحت التقارير أن هذا الرقم مرشح للزيادة خلال العام ٢٠٠٧، وذلك جراء تفاقم العنف الدموي والطائفي.

فقد حذرت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، من أن العنف الدموي، وافتقاد الأمن في العراق، قد يدفع قرابة مليون عراقي إلى الفرار من مناطقهم خلال العام ٢٠٠٧. وكانت المفوضية قد قدرت خلال كانون الثاني الفائت، أن قرابة ٥٠ ألف عراقي ينزحون من مناطقهم شهريا.

أميركياً

في الثامن عشر من آذار ٢٠٠٧، بلغ إجمالي الخسائر بين الجنود الأميركيين من مختلف الوحدات العسكرية المنتشرة في العراق، منذ بدء الحرب ٣٢٢٠ قتيلا.

ويعتبر شهر تشرين الثاني من العام ٢٠٠٤، أكثر الشهور التي سقط فيها جنود أميركيين، قضوا في مواجهات عنيفة مع مسلحين في الفلوجة، إذ بلغ عددهم ١٣٧ جنديا.

كما يأتي شهر نيسان من العام نفسه، في المرتبة الثانية، حيث سجل مقتل ١٣٥ جندياً.

ويحل كانون الأول ٢٠٠٦، في المرتبة الثالثة، بعدما سجل مقتل ١٠٩ جنود أميركيين، كما يعد الأعلى في العام ٢٠٠٦.

ويأتي شهر كانون الثاني من العام ٢٠٠٥، في المركز الرابع، حيث سجل ١٠٧ قتلى، فيما يأتي تشرين الأول ٢٠٠٦، في المرتبة الخامسة، بمقتل ١٠٦ جنود.

خسائر قوات التحالف

في حوالي أربعة أعوام من الحرب المستمرة، بلغت خسائر القوات البريطانية حتى الآن قرابة ١٣٣ جندياً، في حين لقي ٣٣ جندياً إيطالياً مصرعهم قبل انسحاب القوات الإيطالية من العراق.

كذلك قتل ١٨ أوكرانياً ومثلهم بولندياً، بينما قتل ١٣ بلغاريا و ١١ إسبانياً، وستة دنماركيين، وخمسة من السلفادور، وأربعة من سلوفاكي، وثلاثة من لاتفيا، واثنان من كل من أستونيا وهولندا وتايلاند، وواحد من أستراليا وهنغاريا ورومانيا وكازاخستان.

الرهائن في العراق

بدأت عمليات خطف الأجانب على أيدي المسلحين في العراق في نيسان عام ٢٠٠٤. ومنذ ذلك الحين تعرض أكثر من ٢٠٠ أجنبي للاختطاف، إلى جانب الآلاف من العراقيين أنفسهم.

وبداية عمليات الاختطاف واحتجاز الرهائن كانت تتم لأسباب سياسية، بهدف الضغط على الحكومات العراقية المتعاقبة، وحكومات الدول الغربية المشاركة في التحالف، وكذلك الدول العربية لمنعها من إقامة علاقات دبلوماسية مع بغداد، التي تشكلت بعد سقوط نظام الرئيس العراقي الراحل، صدام حسين. أما مصير الرهائن، ففي كثير من الأحيان كان ينتهي نهاية دموية، وبخاصة لرهائن دول التحالف.

غير أن هذا لم يمنع تنظيم "القاعدة في بلاد النهرين" من تنفيذ أحكام إعدام بحق دبلوماسيين عرب، أو ممن يعملون في الهيئات الدبلوماسية العربية، مثل الدبلوماسيين المصريين والجزائريين والسودانيين.

ويبدو أن عمليات الاختطاف واحتجاز الرهائن حفزت بعض الجماعات في العراق على اللجوء إلى هذه الوسيلة بهدف الحصول على الفدية، وبخاصة لرجال الأعمال والأساتذة العراقيين، إلى جانب عدد قليل من الرعايا الأجانب والعرب.

ومن بين الرهائن المائتين، قتل المسلجون الخاطفون حوالي ٥٦ شخصا: ١٢ نيباليا و٦ من كل من الولايات المتحدة والسودان و٤ من كل من إيطاليا وروسيا و٣ من مصر ومقدونيا وتركيا و٢ من بلغاريا اليابان وبريطانيا وباكستان والجزائر والمغرب وواحد من الدنمارك وكندا وكوريا الجنوبية.

ومازال هناك العديد من المفقودين ومجهولي المصير، منهم ١١ أمريكيا وكينيان، وواحد من كل من لبنان ومصر وكندا والبرازيل والنمسا وباكستان، والأراضي الفلسطينية.

وفي العاشر من آذار الجاري، هدد مسلحون في العراق بقتل رهينتين ألمانيتين، ما لم تسحب الحكومة الألمانية قوات بلادها من أفغانستان.

هذا وما يزال مصير الآلاف من المخطوفين العراقيين مجهولا، فيما يتم العثور على عشرات الجثث يوميا، وبخاصة منذ اندلاع العنف الطائفي بقوة في العراق، في أعقاب تفجير مرقدي الإمامين العسكري والهادي في سامراء في الثاني والعشرين شباط ٢٠٠٦.

ليبيا قد توقع اتفاقية نووية مع الولايات المتحدة

عن: (بي بي سي)

أفاد تقرير لوكالة الأنباء الليبية "جانا" ان ليبيا على وشك أن توقع اتفاقية للطاقة النووية مع الولايات المتحدة، تقوم الولايات المتحدة بموجبها بالمساعدة في بناء محطة نووية لتوليد الطاقة الكهربائية للاستخدام في أغراض مدنية. وقد قلل مسؤول أميركي من أهمية التطورات في الموضوع، ولم يرد أي تأكيد رسمي من واشنطن. وكان الرئيس الليبي معمر القذافي قد صرح مؤخرا أن ليبيا لم تحصل على تعويض مناسب لتخليها عن برنامجها النووي. وقال القذافي لبي بي سي ان من واجب بريطانيا والولايات المتحدة مساعدة ليبيا في بناء مفاعلات نووية لتوليد الطاقة الكهربائية. وكانت العقوبات قد رفعت عن ليبيا حين تخلت عن برنامج التسلح النووي عام ٢٠٠٣ واستأنفت الولايات المتحدة وبريطانيا العلاقات الدبلوماسية معها، كما رفع اسم ليبيا من القائمة الأميركية للدول الراعية للارهاب وهي الخطوة الأولى للتطبيع الدولي معها. وكانت ليبيا قد وقعت مع فرنسا العام الماضي اتفاقية للتعاون في شؤون الطاقة النووية السلمية. ويقول تقرير وكالة جانا الليبية للأنباء ان "الاتفاقية مع الولايات المتحدة تهدف الى انشاء محطة نووية لانتاج الكهرباء وتحلية مياه البحر" ولكن مسؤولا أميركيا طلب عدم الكشف عن اسمه قال ان تقرير وكالة الأنباء الليبية فيه مبالغة وأن الأميركيين قالوا لليبيين حين تخليهم عن جهود التسلح النووي "اننا مستعدون للحديث حول بعض جوانب الاستخدامات المدنية للطاقة النووية".